

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٢

فتح اعتهاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢
مبلغ ٨٠٠٠ ج.م

فُتح فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس التزاب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرنا :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٦)
”وزارة المالية“ - الفرع ٤ ”المطبعة الأميرية“ الباب الثاني -
مصاريف عمومية ، اعتهاد إضافي مبلغ ٨٠٠٠ ج.م (٨٠٠٠ ألف جنيه)
زيادة على اعتهاد البند السادس ”تشغيل مطبوعات المصالح“ .
ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة ايرادات الميزانية على المصروفات .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نامر بأن يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

صدر برأى القبة في ٢٨ صفرة ١٣٥١ (٤ يوليه سنة ١٩٣٢)

فؤاد

بأمر حضرة شاحب بللالة

وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل شدق إسماعيل شدق

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٢

فتح اعتهاد إضافي مبلغ ٢١٥٠٠ ج.م في ميزانية السنة المالية
١٩٣٢ - ١٩٣١

فُتح فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس التزاب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرنا :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ١٠)
”وزارة الحقانية“ الفرع ٢ ”الحاكم المختلط“ (قسم القضاء) - الباب الثاني -
”مصاريف عمومية“ اعتهاد إضافي مبلغ ٢١٥٠٠ ج.م (واحد وعشرين
الفًا وسبعين جنيه) لتسوية التفاوض في بعض بنود الباب المشار إليه .

مادة ٣ - على وزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منها
فيما يخصه .

نامر بأن يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر برأى القبة في ٢٨ صفرة ١٣٥١ (٤ يوليه سنة ١٩٣٢)

فؤاد

بأمر حضرة شاحب بللالة

وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل شدق إسماعيل شدق

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٢

فتح اعتهاد إضافي مبلغ ١٠٠٠ ج.م في ميزانية السنة المالية
١٩٣٢ - ١٩٣١

فُتح فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس التزاب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرنا :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ (القسم ٦)
”وزارة المالية“ - فرع ٢ ”مصلحة الأموال المقررة“ - باب ٢ ”مصاريف
عمومية“) اعتهاد إضافي مبلغ ١٠٠٠ ج.م في البند ٩ ”مصاريف انتقال
وبدل سفر وتقل“ .

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب الثاني في مجموع ميزانية الدولة
لسنة المالية المشار إليها .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نامر بأن يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر برأى القبة في ٢٨ صفرة ١٣٥١ (٤ يوليه سنة ١٩٣٢)

فؤاد

بأمر حضرة شاحب بللالة

وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل شدق إسماعيل شدق

مُرسوم

إنشاء الخبط الحديدى الموصى من عين شمس إلى السويس

فُحْنُ فَرْوَادُ الْأَوَّلِ مَلِكُ الْهَصْرِ

بعد الاطلاع على قانون توزيع الملكية للتفعة العامة رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٦ ورقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدين بالمرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ وعلى قرار مجلس إدارة السكك الحديدية والتلفراقيات والتليفونات الصادر بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٣٢ طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات، وموافقة رأى مجلس الوزراء، رسمنا بما هو آتى :

مادة ١ - تعتبر من المنافع العامة أعمال إنشاء الخبط الحديدى الموصى من عين شمس إلى السويس حسب المبين باللون الأصفر على خريطة المساحة المرفقة بهذا المرسوم.

مادة ٢ - تقع بالطرق المتادة وحسب القواعد المتبعة لملكية الأراضى اللازمة لهذه الأعمال ومساحتها ١٧ فدانًا وقيراطان و١١ سهماً (سبعين فدانًا وقيراطان وأحد عشر سهماً) بناية كفر الجاموس بـأموريه ضواحي مصر وناحيتها كفر الشرفا الشرق والبركة بـبرك شبين القناطر بمديرية القليوبية وهى المبينة باللون الخشبي على الرسم المرفق بهذا المرسوم والمدونة بالكتفيين الملحقين به.

مادة ٣ - تنتقل من أملاك الحكومة الخاصة إلى الأملال العامه الأرض اللازمة لهذه الأعمال والتي تبلغ مساحتها قيراطان وسبعين واحد بناية كفر الجاموس بـأموريه ضواحي مصر بمديرية القليوبية وهى مبينة باللون الأحمر على الرسم المذكور.

مادة ٤ - على وزراء المالية والمواصلات والأشغال العمومية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهم فيما يخصه ما

صدر برأى النبة في غرة عزير سنة ١٣٥١ (٧ مايو سنة ١٩٣٢)

فُؤَادٌ

فُهَارِسٌ حَضْرَةُ الْحَاجِبُ الْمُبَلَّلَةُ

فُؤَيْزِرُ الْمَالِيَّةِ
فُؤَيْزِرُ الْمَوَالِدَاتِ
فُؤَيْزِرُ الْمُسَاعِدَةِ

فُؤَيْزِرُ الْأَشْغَالِ الْعُوْمَوْيَةِ
فُؤَيْزِرُ الْمَوَالِدَاتِ
فُؤَيْزِرُ الْمَالِيَّةِ
فُؤَيْزِرُ الْمُسَاعِدَةِ
فُؤَيْزِرُ الْمُسَاعِدَةِ
فُؤَيْزِرُ الْمُسَاعِدَةِ

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب الثاني من ميزانية الدولة لسنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزير المالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه .

نامر بأن يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى النبة في ٢٨ صفرة ١٣٥١ (٢ يوليه سنة ١٩٣٢)

فُؤَادٌ

فُهَارِسٌ حَضْرَةُ الْحَاجِبُ الْمُبَلَّلَةُ

فُؤَيْزِرُ الْحَقَانِيَّةِ (بِالنِّيَابَةِ) فُؤَيْزِرُ الْمَالِيَّةِ لِأَنْيَسِ الْجَلْسِ الْوَزَرَاءِ
فُؤَيْزِرُ الْفَنَاحِ لِيَعِيِ فُؤَيْزِرُ الْمُسَاعِدَةِ فُؤَيْزِرُ الْمُسَاعِدَةِ

فَرَانُونُ الْأَوْقَمُ ٢٨ لِسَنَةِ ١٩٣٢

ينقل مبلغ قدره ١١٥٠٠ مٰجٰمٰ من الباب ٢ إلى الباب ٣
من ميزانية وزارة الصحة لسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

فُؤَادٌ

قرر مجلس الشيوخ و مجلس التزاب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - ينقبل في ميزانية السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ قسم ٩ "وزارة الصحة العمومية" مبلغ قدره ١١٥٠٠ مٰجٰمٰ (أحد عشر ألفاً وخمسمائة جنيه) من الباب ٢ "مصالح عامة" إلى الباب ٣ "أعمال جديدة" بند ٢٥ "ردم البرك" .

مادة ٢ - على وزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه .

نامر بأن يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى النبة في ٢٨ صفرة ١٣٥١ (٢ يوليه سنة ١٩٣٢)

فُؤَادٌ

فُهَارِسٌ حَضْرَةُ الْحَاجِبُ الْمُبَلَّلَةُ

فُؤَيْزِرُ الْمَالِيَّةِ فُؤَيْزِرُ الْمَدَارِيَّةِ لِأَنْيَسِ الْجَلْسِ الْوَزَرَاءِ
فُؤَيْزِرُ الْمُسَاعِدَةِ فُؤَيْزِرُ الْمُسَاعِدَةِ فُؤَيْزِرُ الْمُسَاعِدَةِ